Evaluation of the Performance of the Martyrs Foundation's Procedures According to INTOSAI Guide (5330) in Managing the Compensation File for Martyrs as a Result of ISIS Terrorist Attacks

Mohammed Aboosh Saltan
Post-Graduate Institute for Accounting Financial Studies-University of Baghdad
Mohammed.Sultan1001a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Ali Abbas Kareem
Post-Graduate Institute for Accounting Financial Studies-University of Baghdad
Ali.a@pgiafs,uobaghdad.edu.iq

Received:31/7/2024 Accepted:10/9/2024 Published:31/3/2025

Abstract

Disasters have become part of our lives, and they are becoming more severe every day with the increase in conflicts and pressures of life. The world has witnessed many natural and unnatural disasters and exceptional situations that have had a tangible impact on all political, social and economic levels, especially in developing countries that are most affected in terms of economic, material and human damage. Confronting and managing crises, including the occupation of Nineveh Governorate by ISIS terrorist gangs, requires an administration capable of employing appropriate efforts and capabilities and providing requirements to address their effects. The Martyrs Foundation's procedures must also play an important role in all stages of the disaster. The research problem lies in what role does the Martyrs Foundation play according to INTOSAI Guide (5330) in managing the martyrs' compensation file as a result of the attack by ISIS terrorist gangs. The research gained its importance from the importance of the existence of procedures for the Martyrs Foundation that managed the martyrs' compensation file and takes into account its stages represented by prevention, mitigation, recovery and relief, national and international emergency response, rehabilitation, and reconstruction, in addition to helping auditors of international standards, including the INTOSAI Guide (5330), in completing audit procedures through the application of the relevant INTOSAI standards, in addition to the fact that the application guide 5330 is considered a powerful tool for improving disaster preparedness by providing direct guidance and instructions to the audit teams of the supreme audit institutions. The research seeks to identify the role played by the Martyrs Foundation according to the INTOSAI Guide (5330) in managing the martyrs' compensation file as a result of the attack of the terrorist ISIS gangs. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that evaluating the performance of the Martyrs Foundation's procedures according to the INTOSAI Guide (5330) aims to find a strategy to confront crises and disasters that helps countries address the reality of the crisis with sound and thoughtful steps, through managing the martyrs' compensation file and by adopting allocations before the crisis or disaster and setting all requirements to overcome the crisis and then evaluating what has been accomplished during the crisis or disaster. The research also presented a set of recommendations, the most prominent of which is compensating the families of actual martyrs by setting correct work controls and not allowing manipulation of this file.

Keywords: Performance, Regulatory bodies, International standards, Crises, Disasters**.**

تقييم اداء اجراءات مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) في ادارت ملف تعويضات الشهداء من جراء هجوم عصابات داعش الارهابية

محمد عبوش سلطان
جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.د علي عباس كريم
جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

لقد أصبحت الكوارث جزءاً من الحياة التي نعيشها، بل وتزداد في تفاقمها يومياً مع زيادة صراعات وضغوط الحياة، إذ شهد العالم الكثير من الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والاوضاع الاستثنائية التي كان لها تأثير ملموس في الاصعدة كافة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية والتي تكون الأكثر تأثراً في نسبة الأضرار الاقتصادية والمادية والبشرية. إذ

يتطلب الأمر لمواجهة وادارت الازمات ومنها احتلال عصابات داعش الارهابية لمحافظة نينوى ان تكون هنالك إدارة قادرة على توظيف مجهودات وإمكانات مناسبة وتوافر متطلبات لمعالجة آثارها، كما إنه يجب ان يكون لاداء اجراءات مؤسسة الشهداء دور دوراً مهماً في مراحل الكارثة جميعها، وتكمن مشكلة البحث في ما الدور التي تؤديه مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) في ادارت ملف تعويضات الشهداء من جراء هجوم عصابات داعش الارهابية. إذ اكتسب البحث أهميته يستمد البحث أهميته من أهمية وجود اجراءات لمؤسسة الشهداء ادارت ملف تعويضات الشهداء و يأخذ بالحسبان مراحلها المتمثلة بالوقاية، والتخفيف، والاستعادة والاغاثة، والاستجابة الوطنية والدولية للطوارئ وإعادة التأهيل، وإعادة الاعمار، فضلاً عن مساعدة مدققي المعايير الدولية ومنها دليل الانتوساي (5330) في إنجاز إجراءات التدقيق من خلال تطبيق معايير الانتوساي ذات العلاقة ، اضافة الى ان تطبيق دليل التطبيق 5330 يعتبر أداة قوية لتحسين استعداد الكوارث من خلال توفير إرشادات وتوجيهات مباشرة لفرق التدقيق لاجهزة الرقابة العليا. ويسعى البحث على التعرف على الدور التي تؤديه مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) في ادارت ملف تعويضات الشهداء من جراء هجوم عصابات داعش الارهابيةوخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان تقييم اداء اجراءات مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) يهدف الى ايجاد استراتيجية لمواجهة الازمات والكوراث تساعد الدول على معالجة واقع الازمة بخطوات سليمة ومدروسة , من خلال ادارت ملف تعويضات الشهداء ومن خلال اعتماد تخصيصات قبل الازمة او الكارثة ووضع كافة المتطلبات لتجاوز الازمة ومن ثم تقييم ماتم انجازه خلال الازمة او الكارثة.كما قدم البحث مجموعة من التوصيات أبرزها تعويض عوائل الشهداء الفعليين من خلال وضع ضوابط عمل صحيحة وعدم السماح للتلاعب بهذا الملف.

الكلمات المفتاحية: الاداء ، الاجهزة الرقابية ، المعايير الدولية ، الازمات ، الكوارث .

المقدمة: Introduction

يمكن وصف الرقابة على الاداء في القطاع العام انها عملية منهجيه تتمثل في الحصول على ادلة الاثبات الكافية حول قياس ومقارنة الاداء الحالي بالمعايير الموضوعة وتقييمها بصورة موضوعية وتحديد ما إذا كانت المعلومات أو الظروف الفعلية تتماشى مع المعايير المقررة، وتعد الرقابة على الاداء ضرورية من حيث أنها تزود الهيئات التشريعية والاشرافية والمسؤولين والجمهور بمعلومات وتقييمات مستقلة وموضوعية بخصوص إدارة السياسات أو البرامج أو العمليات وأدائها وتشخيص الانحرافات والتوصية باتخاذ الاجراءات التصحيحية. كما تلعب ألاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً مهماً في تعزيز إداء القطاع الحكومي والتأكيد على مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمه ، ولتحقيق هذا الهدف كأحد الركائز المهمة حددت المهام الخاصة بالرقابة على الاداء بموجب احكام المادة (6– ثانيا) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 المعدل واحكام المادة (3) من نظامة الداخلي والتي اشارت الى ان تتولى دائرة الشؤون الفنية والدراسات القيام بالمهام الفنية والمهنية التي تتطلبها اعمال الرقابة وتطوير العمل الرقابي ورفع مستوى اداءه والاسهام في وضع معايير ومؤشرات تقويم الاداء العام، واعداد الخطة السنوية لتقويم الاداء المتخصص للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

المبحث الاول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة:

اولاً: منهجية البحث:– يعرض هذا المبحث منهجية البحث والذي تضمن عرضا لمشكلة البحث التي انطلق منها وأهداف, واهمية البحث, وفرضيته فضلا عن اسلوب البحث, وحدوده الزمانية والمكانية.

1– مشكلة البحث:– تمثل الكوارث الطبيعية، وغير الطبيعية تحديات ضخمة على بلدان العالم نتيجة ما تخلفه من تبعات كبيرة على حياة المجتمعات، والحكومات، والاقتصاد ، وتسعى الحكومات لتجنب وقوع الكوارث من خلال تخطيط المخاطر المحدقة، وكذلك التعامل مع الكارثة في اثناء وقوعها بقرارات مصيرية، وآنية تحتاج لقرارات إستثنائية، وتخصيص موارد ضخمة لمعالجة

تبعاتها ومنها التعويضات ، لذا سعت المنظمات المهنية، ومنها منظمة الانتوساي بإصدار مجموعة من المعايير الخاصة والادلة الارشادية بالكوارث وآخرها الدليل (5330) الذي جمع تلك المعايير ، وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي :-

ما الدور التي تؤديه مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) في ادارت ملف تعويضات الشهداء من جراء هجوم عصابات داعش الارهابية

2- أهداف البحث : يهدف البحث الى:

2-1 التعرف على الدور التي تؤديه مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) في ادارت ملف تعويضات الشهداء من جراء هجوم عصابات داعش الارهابية

2-2 التعرف على معايير الانتوساي ذات العلاقة والدليل (5330) .

2-3 إقتراح برنامج تدقيق لمؤسسة الشهداء على وفق دليل الانتوساي (5330) لادارة ملف التعويضات من جراء هجوم عصابات داعش الارهابية ، وتطبيقه على عينة البحث.

2-4 دراسة القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بموضوع البحث.

3- فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها أن برنامج التدقيق المقترح على وفق دليل الانتوساي (5330) يسهم في تعزيز دور تؤديه مؤسسة الشهداء في ادارت ملف تعويضات الشهداء وبالتالي نشر تقارير تسهم وتعزز من دوره لاحداث فارق في حياة كبير بذلك.

4-أهمية البحث:- يستمد البحث أهميته من أهمية وجود اجراءات لمؤسسة الشهداء ادارت ملف تعويضات الشهداء و يأخذ بالحسبان مراحلها المتمثلة بالوقاية، والتخفيف، والاستعادة والاغاثة، والاستجابة الوطنية والدولية للطوارئ وإعادة التأهيل، وإعادة الاعمار، فضلاً عن مساعدة مدققي المعايير الدولية ومنها دليل الانتوساي (5330) في إنجاز إجراءات التدقيق من خلال تطبيق معايير الانتوساي ذات العلاقة ، اضافة الى ان تطبيق دليل التطبيق 5330 يعتبر أداة قوية لتحسين استعداد الكوارث من خلال توفير إرشادات وتوجيهات مباشرة لفرق التدقيق لاجهزة الرقابة العليا.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

اسم الباحث	1-نهلة ورانية ، 2020
عنوان البحث	دور التحليل الموقفي الاستراتيجي في تحديد الكوارث المستقبلية للمنظمة
نوع البحث	رسالة ماجستير
بلد البحث	الجزائر
هدف البحث	التعريف بالتحليل الموقفي الاستراتيجي لتحديد الكوارث المستقبلية من خلال مفاهيمها ومحتوياتها وغيرها من المضامين الأخرى ، ومعرفة قدرة المديرين في كشف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتعامل معها ، ومن ثم في قدرتهم على تبني ومجابهة الكوارث المستقبلية
اداة البحث	استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، والمقابلات الشخصية على المعلومات، ومختلف الأدبيات العربية والأجنبية المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث
أهم الإستنتاجات	يعّد التحليل الموقفي الاستراتيجي ركيزة مهمة من ركائز التحليل الاستراتيجي ونقطة البداية لوضع اي خطة على مستوى المؤسسات وحتي الأفرد في اتخاذ قرارات حياتهم اليومية و المستقبلية ، وهي من ادوات التحليل الاستراتيجي السهلة وشديدة الأهمية والتي من غير الممكن اغفالها او تجاهل اهميته ، وتكتسب عملية التحليل الاستراتيجي للمؤسسة القدرة على تفعيل نشاط المؤسسة اكثر وجعلها اكثر كفاءة وتنافسية في السوق واكثر قدرة على تحديد الكوارث المستقبلية .

اسم الباحث	2-حسن ، 2022
عنوان البحث	دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الكوارث على وفق دليل الانتوساي (GUID 5330)"
نوع البحث	اطروحة دكتوراه
بلد البحث	العراق
هدف البحث	التعرف على معايير الأنتوساي ذات العلاقة بالكوارث والدليل (5330) ، واقتراح برنامج تدقيق ادارة الكوارث على وفق دليل الانتوساي (5330) للكوارث من صنع الانسان والكوارث الهجينة وتطبيقه على عينة البحث ، اضافة الى التعرف على الاطار النظري للكوارث وادارتها ومراحلها .
اداة البحث	إستخدام الجانب التحليلي للبيانات ، ومختلف الأدبيات العربية والأجنبية المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث
أهم الإستنتاجات	عدم وجود برنامج معتمد لدى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتدقيق ادارة الكوارث ، وضعف في البيئة التشريعات ، وتدني في كفاءة جهات ادارة الكوارث بمراحلها الثلاث من حيث الاستعداد والمواجهة واعادة الاعمار والحد من مخاطر الكوارث

اسم الباحث	3-Scott ,and Wooster,2016
عنوان البحث	"Monitoring and evaluating disaster risk management capacity" مراقبة وتقييم قدرة ادارة مخاطر الكوارث
نوع البحث	رسالة ماجستير
بلد البحث	العراق
هدف البحث	التركيز على تحسين رصد وتقويم مبادرات تنمية قدرات ادارة مخاطر الكوارث في ستة بلدان (اثيوبيا، باكستان ، ميانمار ، الفلبين ، هايتي ، موزنبيق) لمناقشة الاساليب الحالية .
اداة البحث	اعتدت البحث على اسلوب المقارنة التحليلية لاستخلاص النتائج .
أهم الإستنتاجات	أن برامج قدرة ادارة مخاطر الكوارث عادة ماتحتاج الى المساعدة في تطوير وتنفيذ أنظمة قوية للرصد والتقويم ، وتحويل تركيزها من الانشطة ، والنواتج الى النتائج والاثر ، كما أظهر العمل الميداني أيضا أنه فان منفذي برنامج ادارة مخاطر الكوارث DRM يكونون على استعداد لتحسين أنظمة الرصد والتقويم الخاصة بهم

اسم الباحث	4-Henri C. Dekker, eat all , 2018
عنوان البحث	Strategic selection and configuration of management control systems in order to recover from disasters and crises الاختيار الاستراتيجي وتكوين أنظمة التحكم في الإدارة من اجل التعافي من الكوارث والازمات
نوع البحث	أطروحة دكتوراه منشوره على شبكة الانترنت
بلد البحث	المجر

هدف البحث	اختبار ما إذا كان ترتبط الخيارات الإستراتيجية المختلفة مع استخدام مقاييس الأداء المختلفة ، واختيار قياس الأداء الذي تم تحليله بشكل واسع، والأغراض وأنواع مقاييس الأداء المستخدمة.
	استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، والبيانات المالية، ومختلف الأدبيات العربية والأجنبية المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث
أهم الإستنتاجات	تركيز الشركات على الابتكار يؤكد على المقاييس المتعلقة بالابتكار، التكاليف ، الكفاءة والأداء في السوق يرتبط التركيز على استراتيجية عالية الجودة للعملاء، مع التركيز على التدابير المتعلقة وبالجودة المديرين و التركيز على العلاقة بين الإستراتيجيات المختلفة مع مختلف كفاءات الشركات، عدم الاستقرار البيئي، واختيار التكنولوجيا، واستخدام مقاييس الأداء.

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولاً : المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي):-ظهور الاجهزة العليا للرقابة المالية في القرن العشرين على المستوى الدولي والإقليمي ونظرا لأهمية هذه الأجهزة في الرقابة على المال العام فقد ادعت الحاجة إلى تبادل الإراء والمعرفة والتجارب والأفكار والخبرات بين اعضاء تلك الأجهزة ولدعم التحسين المتواصل بينها وتطوير عملها الرقابي وتوحيد الطرق والإجراءات المتبعة والمستخدمة في التنفيذ الأمر الذي دعا إلى انشاء منظمة مهنية مستقله غير سياسية على المستوى الدولي والإقليمي تضطلع بهذه المسؤولية وبالفعل انشئت هذه المنظمة عام ١٩٥٣ تحت اسم INTOSAI)) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة(دهش ,2021:8). وتصدر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) من المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI) وهي منظمة دولية تضم مؤسسات الرقابة العليا في العديد من البلدان، وتمثل مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة ومهنية وغير سياسية، وتتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة،(www.intosai.org/ar)، وسبب انشاء هذه المؤسسة يتمثل بالاهداف الرئيسية التالية (حسن،2022: 46):

1-تعزيز الرقابة المالية العامة على المستوى العالمي من خلال تعزيز قدرات وكفاءة مؤسسات الرقابة العليا في جميع انحاء العالم عن طريق تبادل الأفكار والمعارف والخبرات بهدف توفير الرقابة الفعالة لإستخدام المال العام.

2- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال تشجيع المؤسسات العامة على توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الاداء المالي والمحاسبي والإداري والتي تساعد في تقييم الاداء المالي وتحليل النتائج والتوصيات لتحسين ادارة الموارد وتحقيق اهداف هذه المؤسسات.

3- وضع معايير للرقابة المالية الخاصة بالقطاع العام وتطويرها بهدف تحسين جودة وموثوقية عمليات الرقابة والتدقيق.

4- يعزز العمل في المجتمع الدولي من قوة وسلطة الاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ودورها العالمي في دعم المصداقية والشفافية للنظام المالي والاستقرار المالي العالمي. تعزيز تنمية قدرات الاجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة من خلال توفير التدريب والتوجيه والدعم الفني بهدف تطوير مستوى الاداء والمهنية.

ثانياً: مفهوم رقابة الأداء في القطاع الحكومي:- يمكن تعريف الرقابة على الاداء انها تلك الوظيفة الرقابية المسؤولة عن التأكد من جعل الاشياء تحدث كما خطط لها بمعنى انها نشاط انساني يخص بمسايرة عمليات التنفيذ للخطط والسياسات وتوقع حدوث الاخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً عن طريق قياس النتائج اولاً باول ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مقدماً لتحديد الاختلافات ومعرفة اسبابها بطريقة مرنة تتفق مع طبيعة وحجم النشاط الخاص بالمصرف الذي يتم مراقبته والعمل على تصحيح مساره (محمود،2011: 321). اوهي فحص مستقل وموضوعي فيما إذا كانت أنظمة المصارف التي تعمل بها أو عملياتها وأنشطتها تعمل على وفق مبادئ الإقتصاد والكفاءة والفاعلية ومدى القدرة على تحسين أدائها (ISSAI 300,2019:7). وعرفت أيضاً بأنه دراسة جزء أو كل الأنشطة المصرفية او قياس مدى استخدام المصارف لمواردها من أجل تحقيق أهدافها، فضلاً عن تقويم الهيكل

التنظيمي والتسويق والأساليب الإنتاجية والعمليات الألكترونية وتقديم التوصيات بغية تحسين العمليات نحو الأفضل (2015:14,Hayes,et.al).وعرف مفهوم عملية تقويم الاداء بأنها تمثل فحصا موضوعيا تشخص به السياسات والنظم وإدارة العمليات ونتائج الجهات الخاضعة للرقابة. ويقارن من خلال الانجاز بالخطط والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة، بغية كشف الانحرافات (السلبية والايجابية) وبيان أسبابها، والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتحديد أسباب التبذير والاسراف وسوء الاستعمال والاستغلال، ووضع الاقتراحات التي تعالج أوجه الانحراف والاسراف وذلك في سبيل توجيه الاداء نحو تحقيق فاعلية، كفاءة، اقتصادية.(كريم ,و عقيل دخيل :2017) ويرى الباحث أن تقويم الأداء هي عملية أساسية ومكمّلة لرقابة الأداء، إذ تعد جزءاً من عملية الرقابة، ولا يمكن تجاوزها عند ممارسة اجراءات رقابة الأداء، اذ انهما يعملان معاً لتحقيق اهداف مشتركة، فعملية التقويم يتم من خلالها تحديد المجالات التي تحتاج الى تحسين، وبناءً على نتائج التقويم يتم اتخاذ اجراءات الرقابة بهدف تحسين الاداء المالي.

عناصر رقابة الاداء : يقسم المعنيون بالرقابة على الاداء، العناصر المستخدمة في عملية الرقابة الى ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي كالاتي :

1-الإقتصاد: يعني ترشيد إستهلاك الموارد المتاحة والتي ينبغي ان تكون متوفرة في الوقت الملائم وذات نوعية وكمية مناسبة وبسعر أفضل .(**ISSAI**300,2019: 7).

2- والكفاءة : فتعني إنجاز الأعمال بالطرائق الصحيحة بطريقة كفؤة تهدف الى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات اي انها تعني استعمال الموارد بالطريقة المثلى او المرضية وتحقيق نتائج عالية من حيث الجودة والوقت المستغرق بأقل تكلفة، وهذا العنصر او معيار الكفاءة بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق افضل مخرجاتها ممكنة بأقل مدخلات ممكنة (الكرخي ، 2016: 98).

3-الفاعلية : فتعني إنجاز الأعمال الصحيحة ومدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الاهداف وفيما اذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الاهداف التي وضعها في خطتها السنوية (جدوع و داود، 2017 : 35) ومما تقدم اعلاه يرى الباحث ان رقابة الاداء هي وظيفة رقابية مسؤولة عن التأكد من جعل الاشياء تحدث كما خطط لها اذ تعتبر نشاط انساني يخص بمسايرة عمليات التنفيذ للخطط والسياسات وتوقع حدوث الاخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً عن طريق قياس النتائج اولاً باول ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مقدماً لتحديد الاختلافات ومعرفة اسبابها بطريقة مرنة تتفق مع طبيعة وحجم النشاط الخاص بالمصرف الذي يتم مراقبته والعمل على تصحيح مساره .

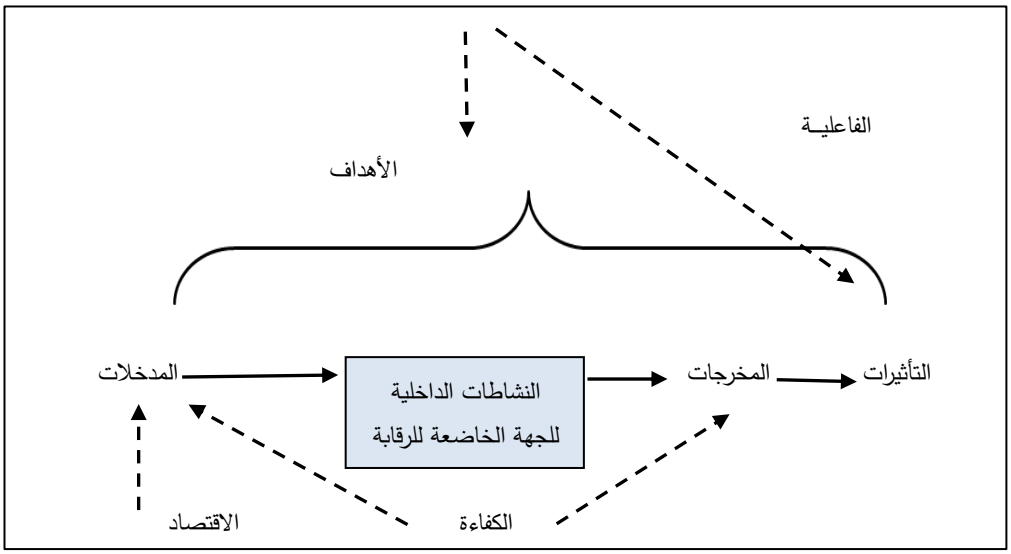

الشكل (1) نموذج لعناصر رقابة الأداء

المصدر: دليل تقويم الأداء للبرامج والسياسات الصادر من ديوان الرقابة المالية الإتحادي لسنة (2013) ص5.

ومن خلال ما تقدّم فان الإصطلاحات الثلاثة المذكورة هي بمجموعها تعني الأداء وهنالك تداخل بين تلك العناصر فمن خلال تحقيق الاقتصاد في ادارة تكاليف التشغيل، يمكن للمصرف تحقيق الكفاءة من خلال تقديم خدمات مالية بتكلفة منخفضة وتحسين جودة الاصول المالية ومن خلال الاستخدام الامثل للموارد وتنفيذ العمليات بكفاءة فان ذلك يساهم في تحقيق الفاعلية في الوصول الى اداء مالي جيد وتعزيز الربحية وبالتالي تحقيق اهداف المصرف المرجوة.

ثالثاً :اهداف تقويم الاداء : (حميد , 7:2018)و(الذهبي ,2017:6)

1-الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة مع الاهداف الموضوعة في خطط الانتاج ، ومواصلة الكشف عن نقاط الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية والقيام بتحليل شامل لها والكشف عن مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها ، وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلا .

2-تحديد مسؤولية كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تضطلع عليه ،من خلال قياس انتاجية كل قسم من اقسام العملية الانتاجية ، وتحديد انجازاته سلبياً او ايجابياً الامر الذي من شأنه خلق المنافسة بين الاقسام بأتجاه رفع مستوى اداء الوحدة .

3- تصحيح مسار الأنشطة وحل المشكلات التي أدت إلى انحراف المسار عن وجه نمو تحقيق الهدف من النشاط الذي يقوم به الإداري ومن الصعب تصحيح المسار في الوقت المناسب دون متابعة أداء ورقابة وتقويم مستمر.

4- وتصحيح مسار الأنشطة وحل المشكلات التي أدت إلى انحراف المسار عن وجه نمو تحقيق الهدف من النشاط الذي يقوم به الإداري ومن الصعب تصحيح المسار في الوقت المناسب دون متابعة أداء ورقابة وتقويم مستمر.

رابعاً: الميزة الخاصة بالرقابة على الاداء :-استنادا الى التوجيهات التنفيذية الخاصة بالرقابة على الاداء الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الانتوساي) والتي حددت من ضمنها الميزة الخاصة بالرقابة على الاداء لكونها لاتخضع الى شروط وتوقعات معينة في حين تميل الرقابة المالية الى تطبيق معايير ثابتة نسبيا، وتكون الرقابة على الاداء أكثر مرونة في أختيار مواضيعها وطرائقها وأرائها الرقابية، فهي فحص مستقل يتم بصورة غير متكررة وتشمل بطبيعتها مواضيع عديدة وهي تعطي امكانية تثبيت بعض المقترحات والاحكام والتفسيرات وان ميزتها الخاصة تعود الى تنوع وتعقيد الاسئلة المتعلقة بعملها وان تكون غير مقيدة لفحص نشاط من الانشطة، اي القيام بفحص شامل لكافة الانشطة الحكومية وتحقيق عناصر الاقتصاد والكفاءة والفاعلية (ISSIAI 3000،2019:10).

خامساً: مراحل رقابة الأداء في القطاع الحكومي: تمر عملية رقابة الاداء بالخطوات الاساسية والتي يوضحها الشكل رقم (2) الآتي:

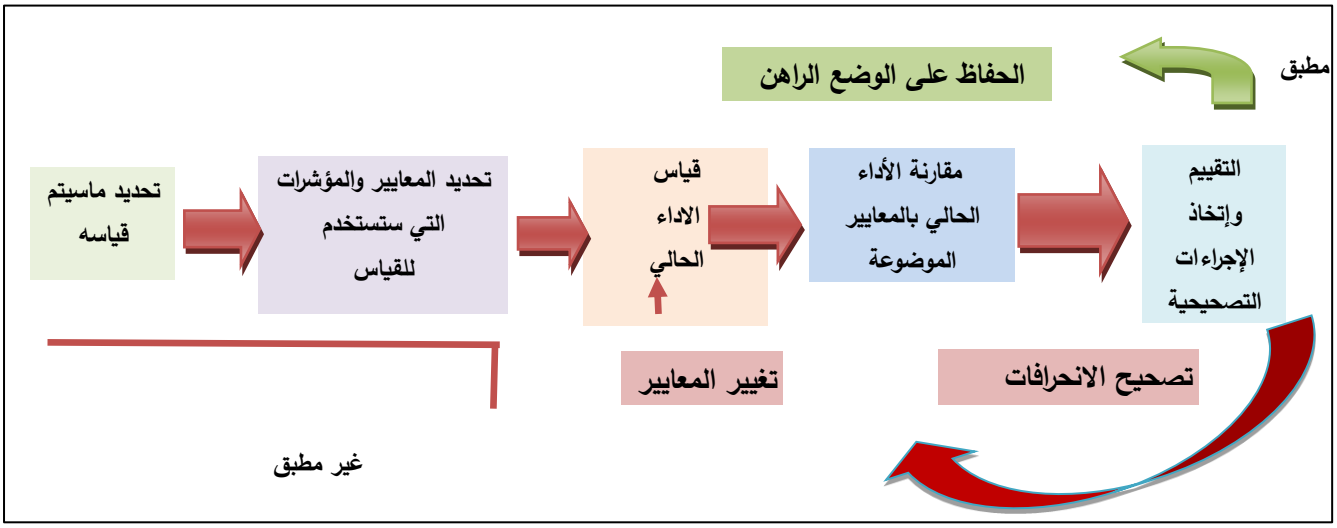

شكل (2) مراحل رقابة الاداء

المصدر من اعداد الباحث باعتماد على :(Wheelen,et.al,2018:350)

يتضح من الشكل السابق ان عملية الرقابة على الاداء تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتحقيق هذه الاهداف، وتظهر خلال ذلك وظائف إدارية تقع بين تحديد الاهداف وتحقيقها ، وفي ضوء المفاهيم التي عُرِضت سابقا فإن هناك مراحل اساسية ومتميزة في عملية الرقابة على الاداء وهي كما يلي:

1-تحديد ما سيتم قياسه : اي تحديد الاهداف العامة والتشغيلية والتقسيمات التنظيمية بشكل عام ولكي يساعد على قياس الاداء، اي صياغة الاهداف بشكل تفصيلي واكثر وضوحاً ومصاغة بطريقة كمية بقدر الامكان لكي تكون واضحة للمنفذين وتساعد في اعداد وتحديد معايير لتقييم الاداء الفعلي .

2-تحديد المعايير والمؤشرات : إن وضع وصياغة معايير الأداء لكل هدف تشغيلي هو الخطوة الأساسية لتنفيذ رقابة الاداء المؤسسي ويتطلب تفكير ابداعي لتحديد معايير واضحة وقابلة للقياس وممكنة التحقق، (حمزاوي،2013: 12)

3-الرقابية مرتبط اصلا بعملية التخطيط حيث تتضمن الخطة تحديد مؤشرات أو معايير محددة تعكس مدى كفاءة تحقيق الخطة الموضوعة، فالمعايير تختلف وتتعدد فمنها، المعايير الكمية وهي المعايير التي يمكن وضع مواصفات لها بدقة، وهناك المعايير النوعية وهي التي تتعلق بوضع مواصفات نوع الأداء المطلوب، وتلجأ المؤسسات الى استخدام هذا النوع من المعايير في عملية رقابة الأداء اذا كانت طبيعة الاهداف والانشطة الخاص بها لايمكن التعبير عنها بصورة كمية، وهناك معايير التكلفة وهي تتعلق بتكلفة المواد والعمليات ، والمعايير الزمنية وتتعلق بالبرنامج الزمني المحدد للانتهاء من عمل ما ، (ياغي،2011، 434).

4-قياس الاداء الحالي: تتمثل عملية قياس الأداء عملية مستقرة ومستمرة في أكثر المؤسسات، ويتم الحصول على البيانات اللازمة لقياس الأداء بعدة وسائل أهمها : (محمود ،2011: 325)

5-مقارنة الأداء الحالي بالمعايير الموضوعة: في هذه المرحلة يتم مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة وهذه المقارنة تكون أيسر فيما لو كانت المعايير واضحة وكمية ويقوم بها متخصصون في رقابة الأداء لديهم خبرة بنوع العمل أو الانشطة التي يتم تقويمها والهدف من هذه الخطوة هو بيان ما اذا كان هنالك انحراف بالنقص أو الزيادة في الأداء الفعلي عن الأداء المعياري أو الأداء المحدد، وهي خطوة تتطلب أحياناً استخدام تقنيات حديثة لضمان الدقة والسرعة والنزاهة مثل استخدام نظام معلومات متقدمة (حمزاوي،2013: 12).

6-التقييم واتخاذ الإجراءات التصحيحية: تتمثل هذه الخطوة الأخيرة في عملية الرقابة على الاداء وتتمثل هذه نتيجة المقارنة في واحد من الاحتمالات التالية : (محمود ، 2011: 327)

1-الحفاظ على الوضع الراهن ويكون في حالة الاداء الفعلي مساوي للمعايير المحددة مسبقاً، اي عندما يكون مستوى الاداء مرضي ومتوافق من المعايير التي تم تحديدها مقدما من حيث(حجم إنتاج، او تكلفة او وقت) وأن النتائج الفعلية مطابقة للمعايير الموضوعة فتكون الأهداف قد تحققت.

2-أما اذا كانت النتائج الفعلية لاتطابق المعايير الموضوعة فمعنى ذلك أن هناك انحراف أو خطأ تحتاج الى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحراف ولكي نتمكن من تحقيق الاهداف المنشودة وهذا الاختلاف او الانحراف يأخذ صورة من الاثنين اما إيجابية او سلبية، وكثيرا ما تواجه المؤسسات ضرورة اتخاذ الاجراءات لتصحيح الانحراف الموجود عن المعايير، مع الأخذ في الحسبان مستوى الانحراف المسموح به.

5-تغيير المعايير تتمثل الاستجابة الأخيرة لمقارنة الأداء ومدى دقة وواقعية معايير الاداء المحددة مسبقا ويتطلب تغييرها فقد تكون أعلى او أقل مما ينبغي عليه ففي هذه الحالة ينبغي تعديل المعايير في ضوء الظروف المحيطة .

المبحث الثالث الجانب التطبيقي

في هذا السياق فقد تم اعداد برنامج تدقيق لاحق مقترح لتقييم اداء مؤسسة الشهداء بعد انتهاء الحرب مع داعش الارهابية ولغاية شهر تموز سنة 2024. ان الاضرار التي لحقت بالمحافظة نتيجة هذا الاجتياح سيتم تناوله في عدة اتجاهين ,من الناحية الانسانية ومن الناحية المادية وفقا لما يأتي :-

اولاً: الناحية الانسانية :-

1-بلغت عدد القرارات الصادرة من اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين / نينوى وللفترة المحصورة من 2018 لغاية شهر نيسان 2024 (18300) قرار موزعة على الفئات (شهداء , مصابين , مفقودين) وكما موضح في الجدول (1) .

جدول (1) عدد القرارات الصادرة من اللجنة لتعويض المتضررين

الفئة	العدد
شهداء	10904
مصابين	6700
مفقودين	706
المجموع	18300

المصدر :من اعداد الباحثان بالاعتماد على لجنة تعويضات محافظة نينوى

ونلحظ من الجدول (1) انه بلغ عدد الشهداء (10904) وبلغ عدد المصابين (6700) وبلغ عدد المفقودين (706) من المجموع الكلي (18300) من الفترة المحصورة من 2018 ولغاية نيسان 2024.

2- بلغت عدد التوصيات الصادرة من اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين / نينوى الخاصة بالممتلكات (عقارات ومشاريع , وعجلات واليات) بلغ (70202) موزعة على النحو التالي كما مبين في الجدول رقم (3) فيما بلغت عدد التوصيات الصادرة من اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين / نينوى الخاصة بالممتلكات (عقارات ومشاريع , وعجلات واليات) بلغ (70202) موزعة على النحو التالي كما مبين في الجدول (2)

جدول (2) عدد القرارات الصادرة من اللجنة لتعويض المتضررين

الفئات	العدد
عقارات ومشاريع	59161
عجلات واليات	11041
المجموع	70202

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على لجنة تعويضات محافظة نينوى

نلاحظ من الجدول (2) انه بلغ عدد العقارات والمشاريع المتضررة (59161) بينما بلغ عدد العجلات والاليات المتضررة (11041) من المجموع الكلي (70202) من الفترة المحصورة من 2018 ولغاية نيسان 2024.

3-بلغت عدد القرارات الصادرة من اللجنة لمؤسسة الشهداء اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية/ للفترة المحصورة من 2018 لغاية شهر تموز 2024 (31599) قرار موزعة على الفئات (شهداء , مصابين , مفقودين) وكما موضح في الجدول (3)

الجدول (3) عدد القرارات الصادرة من مؤسسة الشهداء اللجنة الفرعية الخاصة

فئة	شهداء	مصابين
حشد شعبي	230	331
مدنيين	18522	5667
عسكري دفاع	1329	97
عسكري داخلية	3450	147
موظفين	1676	150
المجموع	25207	6392

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤسسة الشهداء في محافظة نينوى

نلحظ من الجدول (3) انه بلغ عدد شهداء الحشد الشعبي (230) شهيد و (331) مصاب وبلغ عدد الشهداء المدنيين (18522) شهيد و (5667) مصاب وبلغ عدد الشهداء العسكرين من الدفاع (1329) شهيد و(97) مصاب وبلغ عدد الشهداء العسكرين من الداخلية (3450) شهيد و (147) مصاب وبلغ عدد الشهداء من الموظفين (1676) شهيد و (150) مصاب وبلغ المجموع الكلي من الشهداء والمصابين (31599) شهيد ومصاب من تاريخ 2018 ولغاية 2024/7/1 علما أن هذه الاعداد تشمل عدد

المراجعين الذين اكملت الاجراءات واصدرت لهم قرارات بخصوص معاملاتهم .ومن خلال ما تم استعراضه في الجداول السابقة الخاصة بالجان الفرعية الخاصة بالجنة التعويض المتضررين من العمليات الارهابية والجنة الفرعية لمؤسسة الشهداء تبين هناك تفاوت في الاعداد بين تلك اللجنتين .ان سبب اختلاف الاعداد هناك تفاوت في إعداد المعاملات الخاصة بالتعويضات بين اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين وشعبة التعويضات الخاصة لقسم الحسابات والموازنة حيث أن هناك معاملات مرسلة من اللجنة الفرعية إلى محكمة الاستئناف لم يتم المصادقة عليها ولم تخصص مبالغها من قبل وزارة المالية.فيما بلغت اجمالي المبالغ المخصصة والتي وزعت على مستحقيها المتضررين والذين اكتسبت قرارتهم الدرجة القطعية وكما موضح بالجدول (4) في ادناه:

الجدول (4) مبالغ التعويضات لغاية كانون الثاني 2024

السنوات	التمويل /دينار	المصروف/دينار	الرصيد/دينار	نسبة الانجاز
تعويضات 2018	**7.070.000.00**	**6.291.820.834**	**778.179.166**	**88.99%**
تعويضات 2019	**23.432.000.000**	**23.212.739.000**	**219.261.000**	**99.06%**
تعويضات 2020	لا يوجد			
تعويضات 2021	**135.000.000.000**	**134.590.059.765**	**409.940.235**	**99.70%**
تعويضات عادية 2022	**133.330.000.000**	**132.178.715.403**	**1.151.284.597**	**99.14%**
تعويضات الامن الغذائي 2022	**72.144.927.967**	**69.554.961.543**	**2.589.966.424**	**96.41%**
تعويضات 2023	**171.605.797.843**	**152.878.627.579**	**18.727.170.264**	**89.09%**
المجموع	**535.512.725.810**	**512.415.103.290**	**23.097.622.520**	**95.69%**

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مؤسسة الشهداء في محافظة نينوى

الجدول (5) البرنامج مقترح للتدقيق اللاحق لإدارة الكوارث على وفق دليل الانتوساي (5330) اجراءات تدقيق تعويض المتضررين وفق (قانون تعويض المتضررين جراء العمليات العسكرية والعمليات الارهابية رقم (20) لسنة 2009 المعدل وقانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016)

ت	التفاصيل	مطبق كلي	مطبق جزئي	غير مطبق
1	اجراءات تشكيل اللجان (اللجان المركزية والفرعية)			
1_1	التأكد من تشكيل اللجان المركزية والفرعية استنادا للمادة (3) من قانون رقم (20) لسنة 2009 (المعدل).	✓		
2_1	التأكد من كون رئيس واعضاء اللجان المشكلة متفرغين لإداء المهام الموكلة لهم.	✓		
3_1	التأكد من كون اعضاء اللجان المركزية حاصلين على شهادة جامعية اولية استنادا للمادة (4) من قانون رقم (20) لسنة 2009 (المعدل)..	✓		
4_1	التأكد من قيام اللجنة المركزية بإرسال الاضبارة والقرار الصادر الى اللجان الفرعية للنظر بطلبات ذوي الشهداء المشكلة وفق البند(اولا) من المادة (9) من قانون مؤسسة الشهداء رقم (2)لسنة 2016 لتدقيق ملفات المشمولين بالتعويضات بالآلية نفسها التي تعمل بها (اللجان المركزية في قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية) بالنسبة (للشهداء , المختطفين , المفقودين , المتضررين) .	✓		
5_1	التأكد من تحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة المركزية	✓		
6_1	التأكد من صحة صرف اجور الموظفين المستعان بهم من دوائر الدولة او خارجها لتسهيل الاعمال والمحددة بقرار من رئيس اللجنة المركزية.	✓		
7_1	التأكد من البت في الاعتراضات على توصيات اللجنة الفرعية التي رفعها المتضررون أو ذويهم أو وزارة المالية خلال (30) يوماً من تاريخ تسجيلها في واردة اللجنة استناداً للمادة (5_ اولاً _ب) من قانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) .		✓	
2	**الاجراءات القانونية**			
1_2	التأكد من تصديق التوصيات بعد مرور مدة الطعن البالغة (30) من اليوم التالي لتأريخ التبليغ استناداً للمادة (5_اولاً_أ) من القانون المذكور انفاً .	✓		
2_2	التأكد من رفع القرارات المتعلقة بالتعويض بعد المصادقة عليها الى وزارة المالية خلال مدة أقصاها (60) يوماً من تاريخ قرار المصادقة من اللجنة المركزية لصرف مبالغ التعويض استناداً للمادة (5_اولاً_ج) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور انفاً.	✓		
3_2	التأكد من احتواء الطلبات المقدمة من المتضررين والمصابين من الحشد على السندات الثبوتية وتدقيقها.	✓		

4_2	التأكد من اجراء التحقيق الاداري للتثبيت من ان الفعل الواقع كان جراء عمل ارهابي أو خطأ عسكري أو عمل حربي بعد الاطلاع على الاوراق التحقيقية وتقديم تقريرها وتوصياتها مشفوعة بجميع ألمستمسكات للمصادقة عليها .	✓		
5_2	التأكد من قيام الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة بتزويد هيأة التقاعد الوطنية بنسخة من التقرير والتوصيات المصادق عليها من الوزير مع نسخ مصدقة من الاوراق التحقيقية مع المعاملة التقاعدية خلال (15) يوما من تاريخ مصادقة الوزير او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة استناداً للمادة (6_سادساً_3) من قانون المذكور رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) انفاً .	✓		
6_2	التأكد من كون الطلبات المشمولة بأحكام هذا القانون من منتسبي الدولة والقطاع العام بأية صفة كانت مشفوعة بالأوراق التحقيقية التي اجراها مركز الشرطة وشهادة الوفاء في حالة الاستشهاد وقرار المحكمة الخاص بالفقدان والتقرير الطبي الخاص بالإصابة او العجز موبداً من لجنة طبية رسمية مختصة استناداً للمادة (6_سادساً_4) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور انفاً .		✓	
7_2	التأكد من عدم ترويج معاملات لعناصر منتمية لتنظيم داعش الارهابي من خلال التنسيق مع الجهات الامنية لإجراء التدقيق الامني .	✓		
3	**اجراءات تدقيق مالية**			
1_3	التأكد من تحقق الضرار الواردة في المادة (2) من قانون رقم (20) لسنة /2009 والمتمثلة بالاتي : اولاً: الاستشهاد او الفقدان او الاختطاف او الاصابة جراء العمليات المنصوص عليها في هذا القانون . ثانياً: العجز الكلي او الجزئي بناء على تقرير لجنة مختصة . ثالثاً: الاصابات والاحالات الاخرى التي تتطلب علاجاً مؤقتاً بناء على تقرير للجنة الطبية المختصة في هذا المجال . رابعاً: الاضرار التي تصيب الممتلكات . خامساً: الاضرار المتعلقة بالوظيفة والبحث .		✓	
2_3	التأكد من حصر الاضرار وتحديد جسامتها في ضوء الاسس التي تعدها وزارة المالية استناداً للمادة (6_رابعا_ج) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور	✓		
3_3	التأكد من احتساب مبالغ التعويض وفق نسب العجز استناداً من القانون المذكور .	✓		
4_3	التأكد من توزيع الراتب التقاعدي على مستحقي حسب أحكام قانون التقاعد الموحد لسنة 2014 النافذ استناداً للمادة (10_ثانياً) من قانون 020) لسنة /2009 (تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية) وتعديلاته مع مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة (9) من قانون (57) لسنة /2015 (التعديل الاول لقانون رقم (20) لسنة 2009 .	✓		
5_3	التأكد من صرف التعويضات وفقاً للأسس الصادرة عن وزارة المالية بناءً على توصيات اللجنة المركزية استناداً للمادة (15_اولاً) من القانون المذكور .		✓	
6_3	التأكد من عدم الجمع بين التعويض المنصوص عليه في هذا القانون والتعويض عن ذات الاضرار وفقاً لقانون آخر وفي حالة حصول المتضرر على تعويض يقل عما يستحقه بموجب هذا القانون يمنح الفرق بين ما صرف له وما استحقه بموجب هذا القانون استناداً للمادة (8) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور .	✓		
7_3	التأكد من وجود تأييد من لجنة طبية رسمية بعدم صلاحية خلف الوزير ومن بدرجته ومن يتقاضى راتبه ووكيل الوزارة ومن هو بدرجته ومن يتقاضى راتبه واصحاب الدرجات الخاصة والمدراء العامون ومن بدرجتهم للعمل فيمنح راتبا تقاعديا يعادل (80%) ثمانين بالمئة من اخر راتب ومخصصات كان يتقاضاها استناداً للمادة (11_ثانياً _أ) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور .	✓		
8_3	التأكد من وجود طلب مقدم من قبل احد خلف الشهيد من موظفي الدولة والقطاع العام والمختلط والمتعاقدين لغرض احالته الى التقاعد نتيجة عجزه الجزئي وبتأييد من لجنة طبية رسمية مختصة بعدم صلاحيته لعمل لغرض منحه راتبا تقاعديا يتناسب ودرجة العجز من اخر راتب ومخصصات التي كان يتقاضاها استناداً للمادة (11_ثانياً_ج) من القانون المذكور .	✓		
9_3	التأكد من نسبة العجز البالغة (30% فما فوق) وفقاً للتقرير الطبي فيما يخص منحة قطعة ارض سكنية او شقة سكنية استثناءاً من احكام قرار مجلس قيادة الثورة 120 لسنة		✓	

	/1982 والتعليمات الصادرة بموجبة استناداً للمادة (13_سادساً) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل)المذكور .			
3_9 10_3	التأكد من عدم جمع بين الراتب التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة للشهيد او المصاب المحال الى التقاعد جراء الاصابة من الموظفين ومنتسبي القوات المسلحة والقوات الامنية في وزارتي الدفاع والداخلية وهيأة الحشد الشعبي استناداً للمادة (20_ثانياً) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل)المذكور .	✓		
3_10 11_3	التأكد من قيام مؤسسة الشهداء بإيفاء القروض المستلمة من قبل المشمولين بأحكام قانونها من مصرفي (صندوق الاسكان العقاري) لمن استلم قطعة ارض وذلك من تاريخ نفاذ قانون رقم (2) لسنة/2006 ولمرة واحدة فقط استناداً للمادة(13_رابعاً) من قانون رقم (2) لسنة /2016 (قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة/2016).		✓	
3_ 12_3	التأكد من اعفاء ذوي الشهداء من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القوانيين كافة في حالة انجازهم معاملة التسجيل العقاري للعقار المخصص لهم او بناء الارض المخصصة لهم استناداً للمادة(18_ثانياً) من قانون رقم (2) لسنة /2016 (قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة/2016).	✓		

وفيما ياتي تحليل لكل جدول مما سبق لما يتعلق بالمطبق جزئيا لإجراءات تدقيق التعويضات في مؤسسة الشهداء

جدول (6) اجراءات تدقيق التعويضات في مؤسسة الشهداء

تسلسل الفقرة	**التفاصيل**	مطبق جزئي	غير مطبق
7_1	التأكد من البت في الاعتراضات على توصيات اللجنة الفرعية التي رفعها المتضررون أو ذويهم أو وزارة المالية خلال (30) يوماً من تاريخ تسجيلها في واردة اللجنة استناداً للمادة (5_ اولاً _ب) من قانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) .	يتم البت في كافة الاعتراض المقدمة الى اللجنة الفرعية	هناك اعتراضات يتم رفضها من قبل اللجنة المشكلة لعدم اكتمال الشروط القانونية المطلوبة
6_2	التأكد من كون الطلبات المشمولة بأحكام هذا القانون من منتسبي الدولة والقطاع العام بأية صفة كانت مشفوعة بالأوراق التحقيقية التي اجراها مركز الشرطة وشهادة الوفاء في حالة الاستشهاد وقرار المحكمة الخاص بالفقدان والتقرير الطبي الخاص بالإصابة او العجز مويداً من لجنة طبية رسمية مختصة استناداً للمادة (6_سادساً_4) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل) المذكور انفاً .	يأخذ بها في حالة كونها مستوفية كافة الشروط القانونية والشكلية المطلوبة	يتم رفض بعضها لعدم كفاية الشروط الواجب توفرها
3	**اجراءات تدقيق مالية**		
	التأكد من تحقق الضرار الواردة في المادة (2) من قانون رقم (20) لسنة /2009 والمتمثلة بالاتي : اولاً: الاستشهاد او الفقدان او الاختطاف او الاصابة جراء العمليات المنصوص عليها في هذا القانون . ثانياً: العجز الكلي او الجزئي بناء على تقرير لجنة مختصة . ثالثاً: الاصابات والاحالات الاخرى التي تتطلب علاجاً مؤقتاً بناء على تقرير للجنة الطبية المختصة في هذا المجال . رابعاً: الاضرار التي تصيب الممتلكات . خامساً: الاضرار المتعلقة بالوظيفة والبحث	يتم النظر بها واتأخذ الاجراءات المناسبة بخصوصها في حالة تقديم تقارير وادلة وكافية وافية تثبت جالة الاستشهاد والفقدان وحالات الجرحى التي تستوجب العلاجات	لا يؤخذ في بعض التقارير المقدمة الى اللجنة لانها لايوجد ادلة وقرائن بأنة هذه الحالات قد حدثت اثناء عمليات التحرير او الاحداث المرافقة لها
4_3	التأكد من صرف التعويضات وفقاً للأسس الصادرة عن وزارة المالية بناءً على توصيات اللجنة المركزية استناداً للمادة (15_اولاً) من القانون المذكور .	يتم صرف كافة التعويضات في حالة وجود كافة الموافقات القانونية بخصوصها	يتم رفض بعض المعاملات لوجود حالات تكرار او تعويضات من قبل جهات حكومية اخرى
8_3	التأكد من نسبة العجز البالغة (30% فما فوق) وفقاً للتقرير الطبي فيما يخص منحة قطعة ارض سكنية او شقة سكنية استثناءاً من احكام قرار مجلس قيادة الثورة 120 لسنة /1982 والتعليمات الصادرة بموجبة استناداً للمادة (13_سادساً) من القانون رقم (20) لسنة/ 2009 (المعدل)المذكور .	يتم التأكد من كافة التقارير المقدمة من قبل اللجان وفي حالة توفر الشروط يتم منح كافة الامتيازات المذكورة	يتم رفض بعض المعاملات لوجود بعض المعرقلات كا عدم تقديم تقارير طبية تثبت نسبة العجز لدى مقدمي الطلبات

10_3	التأكد من قيام مؤسسة الشهداء بإيفاء القروض المستلمة من قبل المشمولين بأحكام قانونها من مصرفي (صندوق الاسكان العقاري) لمن استلم قطعة ارض وذلك من تاريخ نفاذ قانون رقم (2) لسنة/2006 ولمرة واحدة فقط استناداً للمادة(13_رابعاً) من قانون رقم (2) لسنة /2016 (قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة/2016).	في حالة اعطاء ضمان كافي لمبلغ القروض المعطاءة يتم تسديدة من قبل المستفيدين	هناك بعض المستفيدين من مبالغ القروض لا يتم رجوعهم لتسديد مبالغ القروض ويتم تحول الي الكفلاء في هذه الحالة

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- ان تقييم اداء اجراءات مؤسسة الشهداء وفقا لدليل الانتوساي (5330) يهدف الى ايجاد استراتيجية لمواجهة الازمات والكوراث تساعد الدول على معالجة واقع الازمة بخطوات سليمة ومدروسة , من خلال ادارت ملف تعويضات الشهداء ومن خلال اعتماد تخصيصات قبل الازمة او الكارثة ووضع كافة المتطلبات لتجاوز الازمة ومن ثم تقييم ماتم انجازه خلال الازمة او الكارثة.

2- ان التخصيصات الخاصة بالموازنة لمواجهة تعويضات الشهداء لمحافظة نينوى كانت قليلة جدا .

3- ان ما تم انجازه من صندوق الاعمار ما بعد انتهاء الازمة لا يلبي حجم الاضرار التي واجهة المحافظة.

4- ان ماتم تعويضه من قبل مؤسسة الشهداء لا ياوزي عدد الشهداء الذين وقعوا اثناء هجوم داعش الرهابي وان هناك فرق بين عدد الشهداء وبين ماتم حصره من قبل المحافظة .

5- عدم وجود ضوابط و اجراءات رقابية على التشغيل الالكتروني لقاعدة البيانات المعتمدة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين لتسجيل العوائل النازحة

6- لوحظ وجود حالات تكرار في بيانات النازحين المسجلين وقبول البرنامج ادخال بيانات غير صحيحة وغير متكاملة ، مما يعرض البرنامج الى اساءة الاستخدام

7- أن قاعدة البيانات لا توضح مبالغ المنح المالية التي تم استلامها من قبل النازحين ، وهذا يؤدي الى صعوبة تحديد اعداد الفئات غير المستلمة واستبعاد العوائل المستلمة وتحديد المبالغ الواجب توفيرها .

ثانياً: التوصيات

1- ان تقوم الحكومة بزيادة تخصصات التعويضات للمحافظة لكون فلول داعش لازالت متواجدة على حدود المحافظة.

2- قيام صندوق الاعمار بزيادة نشاطاته داخل المحافظة والعمل على اعادة اعمار ماتم تخريبه من قبل داعش .

3- تعويض عوائل الشهداء الفعليين من خلال وضع ضوابط عمل صحيحة وعدم السماح للتلاعب بهذا الملف .

4- التنسيق بين الجهات الحكومية التي تدير الازمات ووضع استراتيجيات صحيحة لعملها والاستفادة من الاخطاء التي رافقت الفترة السابقة وتلافيها في حالة وقوع ازمات لا سامح الله مستقبلا .

5- اعداد خطط شاملة ومفصلة لتلافي أي حالات طارئة تنتج عنها عمليات نزوح للعوائل ووضع الية محددة تضمن تطبيق تلك الخطط من قبل الوزارات المعنية والمشمولة بتطبيقها وضمان اغاثة وايواء العوائل النازحة بسبب الحالات الطارئة بكفاءة وفاعلية.

6- وضع ضوابط وإجراءات رقابية على التشغيل الالكتروني القاعدة بيانات النازحين وعدم السماح بإدخال تكرار في بيانات النازحين المسجلين ومعالجة قبول البرنامج لادخال بيانات غير صحيحة وغير متكاملة لتلافي ما ينتج من اساءة الاستخدام لتلك الحالات ، ووضع اجراءات ادارية لتأثير العوائل النازحة والمستلمة للمنح المالية ضمن قاعدة البيانات الغرض معرفة الموائل المستحقة وغير المستلمة وتحقيق العدالة والمساواة في التوزيع وعدم تكرار الاشخاص المستلمين وتحقيق الاستخدام الامثل لتوزيع المنح المالية.

7- مراقبة ومتابعة الوزارات المعنية بتطبيق الخطط والسياسات الصادرة الاغاثة وايواء العوائل النازحة وقيام الوزارات الحكومية بتحويل تلك السياسات العامة الى سياسات تفصيلية تتضمن مهام وواجبات ومدد زمنية لتنفيذها والمبالغ الواجب رصدها لكل وزارة لغرض الاستجابة السريعة والفاعلة لتدارك الحالات التي تنتج منها عملية نزوح للعوائل.

References:

1. نهلة، بوزحزح ، رانية، صاحي ،(2020)، "دور التحليل الموقفي الاستراتيجي في تحديد الخيار الاستراتيجي لدى المنظمة" ، دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر ، رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
2. حسن، جاسم سعد جاسم،(2022)، " دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق إدارة الكوارث على وفق دليل الانتوساي (**GUID** 5330) "، بحث تطبيقي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المحاسبة القانونية، جامعة بغداد، العراق.
3. دهش, رائد صدام (2021),"دور التنسيق والتعاون المشترك في رفع جودة التدقيق الداخلي وفقاً لمعيار الانتوساي (9150) "مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد (16) العدد (55).
4. محمود، علاء الدين عبدالغني ،(2011)،"إدراة المنظمات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن .
5. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأنتوساي)، (2019)،"المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " (**ISSAIs**).
6. كريم ,عقيل دخيل (2017),"دور التدقيق الخارجي في تحسين اداء الخدمات المقدمة " مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد.
7. الكرخي , مجيد جعفر،(2016)، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بإستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.
8. جدوع، مخلد حمزة ، داود، فضيلة سلمان ،(2017)،" تقييم الاداء المصرفي- مفاهيم اساسية وممارسات تطبيقية "، السيسبان للنشر ،الطبعة الاولى، بغداد.
9. دليل تقويم الأداء للبرامج والسياسات الصادر من ديوان الرقابة المالية الإتحادي لسنة (2013).
10. حميد ,قاسم كاظم ,(2018),"اجراءات الرقابة الادارية وعلاقتها في تقويم الاداء الوظيفي " مجلة دراسات محاسبية ومالية ,المجلة الثالثة عشر ,العدد 42.
11. الذهبي , جليلة عيدان ,(2017),"التكامل بين تحليل سلسلة القيمة وبطاقة الاداء المتوازنة لتقويم الاداء "المجلد الثاني عشر , العدد 41.
12. حمزاوي ، محمد سيد،(2013)،"قياس الأداء في المنظمات والمؤسسات المعاصرة"، كلية التدريب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
13. ياغي، محمد عبدالفتاح ،(2011)،"مبادئ الادارة العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن.
14. Scott ,and Wooster,(2016) , "Monitoring and evaluating disaster risk management capacity" Disaster Prevention and Management: An International Journal, Vol. 25 Iss. 3.
15. Henri C. Dekker, eat all , (2018), Strategic selection and configuration of management control systems in order to recover from disasters and crises Case Study, Thesis Ph.D. Program in Business Administration, Budapest University of Economic and Public Sciences, Hungarian.
16. Hayes, Rick, Philip Wallage, & Hans Gortemaker,(2015),"Principle of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing", 3th ED, Pearson ,UK.
17. Wheelen, Thomas L., Hunger, J. David, & Hoffman, Alan N., & Bamford, Charles E.,(2018),"Strategic Management and Business Policy:, Globalization, Innovation and Sustainability", Pearson Education Limited, 15th EDITION, GLOBAL EDITION, United Kingdom.